العرب
الأربعاء 2021/10/06
السنة 44 العدد 12201

أي دور للجيش التونسي في تغيير نظام الحكم

المؤسسة العسكرية لا تنخرط في الانقلابات بل تدعم الدولة وسياساتها

مؤسسة تدعم أمن الدولة واستقرارها

رغم مضي أكثر من شهرين على إعلان الرئيس التونسي قيس سعيّد عن تدابير استثنائية تقضي بتجميد عمل البرلمان والحكومة والاحتكام إلى مراسيم رئاسية في تسيير دواليب الحكم، مازالت جهات محلية ودولية تراقب بحذر ما ستؤول إليه الأوضاع في تونس خاصة وأن قيس سعيّد حصل على دعم مطلق من المؤسسة العسكرية بمجرد إعلانه عن القرارات، حتى أن معارضي الرئيس سعيّد اتهموه بشنّ انقلاب عسكري على الحكم.

تونس – بعد صدور قرارات الرئيس التونسي قيس سعيّد في الخامس والعشرين من يوليو الماضي أحاطت وحدات من الجيش بمقري البرلمان ورئاسة الحكومة وانتشرت أمام عدد من المنشآت الحساسة، وإثر ذلك خرج الرئيس إلى شارع الحبيب بورقيبة في العاصمة ليلًا وسط احتفالات شعبية مؤيدة لقراراته.

ولم تسمح قوات الجيش لنواب بدخول البرلمان بعد إعلان تجميده، وكانت تلك الحادثة بمثابة دليل قاطع على امتثال المؤسسة العسكرية لقرارات الرئيس ما فتح الباب أمام إثارة تساؤلات لعل أهمها: هل كان للجيش دور داعم للرئيس في إنهاء نظام الحكم السائد قبل الخامس والعشرين من يوليو حتى الآن؟

وتظل هذه المؤسسة في نظر الإخوان المسلمين مؤسسة غير مضمونة رغم تاريخها الحيادي والتزامها فقط بمواجهة المخاطر الخارجية التي تهدد أمن البلاد، حتى أنهم اتهموها بدعم الرئيس في ما اعتبروه انقلابا عسكريا ودكتاتورية عسكرية.

وقال رامي الصالحي، مدير مكتب المغرب العربي للشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، "لا أعتقد أن المؤسسة العسكرية كانت داعمة لخطط الرئيس سعيد؛ المؤسسة ليست طرفا في النزاع، واجبها تنفيذ أوامر القائد الأعلى للقوات المسلحة".

ويرى الصالحي أن "الجيش احترم هرمية المؤسسات وله درجة عالية من الانضباط. لم يكن لديه خيار في مخالفة قرارات الرئيس وهو لم يلجأ إلى القوة. أغلق مؤسستين سياديتين بأوامر ومنع التحاق النواب وأعضاء الحكومة بمكاتبهم".

واتُّهم الرئيس سعيّد من قبل المعارضين له –وفي مقدمتهم حركة النهضة الإسلامية– بالانقلاب على الدستور والديمقراطية التونسية.

ويوضح الصالحي في تحليله أنّ "المؤسسة العسكرية لا يمكن أن تنخرط في انقلاب. ولو فعلت ذلك لكانت الرؤية أوضح بالنسبة إلى الخطوات اللاحقة. لكن ما لاحظناه لاحقا هو الارتباك وغياب برنامج واضح، عكس ما يحدث في الانقلابات التي تتسم بالدقة والصلابة والدموية أحيانا".

مؤسسة موثوقة

لا يملك الجيش في تونس دورا مؤثرا في الحياة السياسية، بل على العكس يعد أكثر المؤسسات استحواذا على ثقة التونسيين كما تبين ذلك نتائج استطلاعات الرأي، لكونه حافظ على دوره الحيادي طيلة فترة الانتقال الديمقراطي منذ عام 2011.

وحتى خلال ما يعرف بثورات الربيع العربي في عام 2011 التزم الجيش التونسي بعقيدته المزروعة فيه منذ انبعاثه في عام 1956، وهي حماية المؤسسات وليس الأشخاص، وتمسك بانسجامه مع مبادئ ومقوّمات الدولة المدنية. وبالإضافة إلى ذلك اضطلع الجيش بأدوار متعددة خارج نطاق اختصاصاته التقليدية، مثل التأمين اللوجستي للانتخابات وحراسة المحاصيل الزراعية والمشاركة في حملات التطعيم ضد كوفيد – 19.

ولكن مع صعود قيس سعيد إلى سدة الرئاسة برزت المؤسسة العسكرية بشكل أكبر في أنشطة الرئيس اليومية. ودفع هذا التقارب بين الطرفين عددا من خصوم الرئيس السياسيين إلى توظيف الأحداث في صالحهم.

وطالب ضباط متقاعدون في تصريحات وبيانات متفرقة بأن يقوم قيس سعيد بدوره من أجل حماية الدولة في ذروة الأزمة السياسية والدستورية مع البرلمان، في ظل وضع اقتصادي واجتماعي خانق، لكن لم تكن هناك دعوات صريحة لاستخدام الجيش.

وقبل إصدار قراراته أعلن الرئيس سعيّد خلال اجتماع في القصر الرئاسي أمام السياسيين أنه القائد الأعلى لقوات الجيش والأمن معا، اعتمادا على تأويله للدستور في خطوة رفضها معارضوه.

وقال الصالحي "واضح أن قيس سعيّد طيلة سنة ونصف السنة بعد حكمه كان لديه مكانان مفضلان، ذهب إلى المساجد بشكل استعراضي ومدروس بهدف تحييد مفهوم محاربة الإسلام ودفع شبهة قرب أوساط اليسار من الرئيس، والمكان الثاني هو ثكنات الجيش والأمن التي زارها بشكل أسبوعي".

وأضاف الصالحي "يريد الرئيس أن يؤكد كل مرة أنه القائد الأعلى لجميع القوات العسكرية وغير العسكرية. كان يبحث عن الولاء والشخصيات التي يثق فيها، وقد أحدث العديد من التغييرات. وعندما تأكد من الولاء أقدم على ما أقدم عليه. اعتمد على الأمن والجيش خاصة في غلق مؤسستين سياديتين وأحدث شللا بهما ما أتاح له المناورة السياسية لاحقا".

وفي حين يقول الرئيس قيس سعيّد إنه استخدم المادة 80 من الدستور لحماية الدولة من "خطر داهم" ومكافحة الفساد يتهمه خصومه –ومن بينهم الحزب الأكبر في البرلمان حركة النهضة الإسلامية– بأنه انقلب على الدستور واستخدم المؤسسة العسكرية لتعطيل باقي المؤسسات والاستحواذ على كل السلطات.

ويقول جمال الدين الهاني المحلل السياسي التونسي المقيم في باريس "أولا القول بأن الجيش التونسي لا يتدخل في السياسة ليس سليما جدا. بفعل حمايته الدولة ورجالها هو ينضبط لسياساتها وهو بذلك يقوم بدور داخل منظومة سياسية تتكون من ثلاث سلط متساوية، ولكن وحدها السلطة التنفيذية تمتلك القرار".

وتابع الهاني "المقصود من حياد الجيش إذن هو أنه لا ينقلب على النظام السياسي ولا يعزل أحد مكوناته، ولكن هذا حصل يوم الخامس والعشرين من يوليو الماضي، حيث انتصر الجيش للسلطة التنفيذية ضد السلطة التشريعية. ثم بعد أيام انتصر للسلطة التنفيذية ضد السلطة القضائية".

جمال الدين الهاني

الجيش يريد هيمنة جزئية لصالح السلطة التنفيذية

رامي الصالحي

الجيش لم يخالف الرئيس لأنه لم يلجأ إلى القوة

وفي ما يتعلق بمدى وجاهة توصيف ما حدث بالانقلاب العسكري يوضح الهاني أن "المؤسسة العسكرية لا تريد انقلابا شاملا ولا تبحث عن أخذ الحكم وإنما تريد هيمنة جزئية على قطاع القضاء والبرلمان لصالح السلطة التنفيذية في شكل رئاسي، أي تريد انقلابا جزئيا وداخل منظومة السلطات الثلاث".

إصلاحات سياسية

وضع الرئيس نظاما مؤقتا للسلطات بعد إلغائه معظم مواد الدستور تمهيدا لإصلاحات ستشمل أساسا نظام الحكم والقانون الانتخابي، ولكنه لم يحدد سقفا زمنيا لمدة التدابير الاستثنائية.

كما لم يعط للأحزاب والمنظمات، التي تضغط من أجل منحى تشاركي، مؤشرات حول ما إذا كان سيعتمد حوارا وطنيا لعرض الإصلاحات على طاولة المشاورات.

ووردت إشارة واحدة لكنها جاءت من بيان صدر عن الرئاسة الفرنسية إثر مكالمة بين الرئيسين إيمانويل ماكرون وقيس سعيد تعهد خلالها الأخير بإطلاق حوار وطني بعد الانتهاء من تكوين الحكومة.

وقال رامي الصالحي "الصلاح لا يتم عبر الانقلاب على الدستور. ما الذي كان يمنع الرئيس سعيد الذي يتمتع بشرعية انتخابية واسعة من أن يمرر الإصلاحات عبر الآليات الدستورية؟".

وتابع الصالحي "قيس سعيد يستحوذ الآن على جميع السلطات ويده طويلة ومطلقة ويمكن أن يفعل ما يريد. ما يحدث هو أخطر بكثير من مساوئ الديمقراطية العرجاء التي كنا نعيشها قبل الخامس والعشرين من يوليو".

الجزائر وفرنسا: أزمة تشتد تزيدها تصريحات ماكرون اشتعالا

الجزائر – عقدت الجزائر آمالا على حقبة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون للوصول إلى تطبيع العلاقات، بعد اعترافه قبيل وصوله الحكم بأن الاستعمار الفرنسي للجزائر كان جريمة ضد الإنسانية، لكنه خيب آمال الجزائريين مؤخرا وتسبّب بأزمة دبلوماسية بين البلدين، مع اقتراب نهاية ولايته الأولى التي بدأت في 2017 لمدة خمس سنوات.

وبدأت الخلافات بين البلدين منذ الثامن من أبريل الماضي حين وصف وزير التجارة الجزائري الهاشمي جعبوب فرنسا بأنها "عدوة الماضي والحاضر والمستقبل بالنسبة إلى الجزائريين"، وهو ما احتجت عليه باريس.

وبعد ذلك بيوم، أعلنت فرنسا تأجيل زيارة لرئيس حكومتها جان كاستاكس إلى الجزائر "لأسباب صحية"، فيما قالت مصادر دبلوماسية إن السبب الحقيقي هو رفض الجزائر تقليص حجم الوفد الفرنسي.

وفي التاسع عشر من الشهر نفسه اتهم عبدالمجيد شيخي مستشار الرئيس الجزائري فرنسا بنشر الأمية في الجزائر مع استعمارها عام 1830، بعد أن كانت نسبتها لا تتجاوز 20 في المئة في العهد العثماني.

وخلال الأيام الماضية دخلت العلاقات بين الجزائر وفرنسا نفقا مظلما إثر تقليص باريس عدد التأشيرات للجزائريين، والهجوم غير المسبوق من الرئيس ماكرون، ادعى فيه عدم وجود أمة جزائرية قبل استعمار بلاده للجزائر (1830 – 1962).

واعتبرت وسائل إعلام مقربة من السلطة الجزائرية أن ماكرون ارتكب انحرافا لا يغتفر، لم يرتكبه أي رئيس فرنسي سابقا.

وقدّرت الصحافة الجزائرية أن الأزمة بين الجزائر وفرنسا "من المحتمل أن تطول"، مؤكدة على الطبيعة "غير المسبوقة" لهذا الخلاف.

ورأت الجزائر أن انتقادات ماكرون لنظامها "السياسي – العسكري" لها خلفية "انتخابية"، وقررت "الاستدعاء الفوري" لسفيرها في باريس، ردا على تصريحات نقلتها صحيفة لوموند اعتبر فيها ماكرون أن الجزائر قامت بعد استقلالها عام 1962 على "ريع الذاكرة" كرسه "النظام السياسي – العسكري"، وشكك في وجود أمة جزائرية قبل الاستعمار الفرنسي.

وقالت مصادر فرنسية إن الجزائر منعت الطائرات العسكرية الفرنسية من التحليق فوق أراضيها ردا على تصريحات ماكرون، ما ينذر بتفاقم الأزمة.

ودعت "المنظمة الوطنية للمجاهدين"، الهيئة الرسمية الواسعة النفوذ في الجزائر، إلى "مراجعة العلاقات" الجزائرية – الفرنسية.

وغالبا ما تطالب "المنظمة الوطنية للمجاهدين"، التي تجمع قدامى المقاتلين في حرب تحرير الجزائر، فرنسا بـ"الاعتذار" عن "الجرائم" التي ارتكبتها خلال استعمارها الجزائر على مدى 132 سنة والتي راح ضحيّتها، وفقا للرئاسة الجزائرية، أكثر من خمسة ملايين جزائري.

وفي محاولة لاحتواء الأزمة، أعرب ماكرون الثلاثاء عن "ثقته" بنظيره الجزائري عبدالمجيد تبون داعيا إلى "تهدئة" بشأن مواضيع الذاكرة. وقال في مقابلة مع فرانس إنتر "أتمنى حصول تهدئة لأنني أظن أنه من الأفضل التحاور والمضي قدما"، داعيا إلى "الاعتراف بالذاكرات كلها والسماح لها بالتعايش".

ويرى الخبير الجزائري في شؤون الهجرة حسن قاسمي أن ماكرون لديه قبل كل شيء هدف انتخابي مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية في أبريل 2022. وتابع أن "العلاقات بين فرنسا والجزائر لم تخرج أبدا عن المنظور العنصري مستعمِر/مستعمَر الذي لطالما عوملت الجزائر في ظله بازدراء".

ويوافقه الدبلوماسي والوزير الجزائري السابق عبدالعزيز الرهابي الرأي، إذ رأى أن في تصريحات ماكرون أهدافا "انتخابية". واعتبر أنه في السنوات الأربع الأولى من أي ولاية أي رئيس فرنسي يُنظر إلى الجزائر على أنها شريك أمني، قبل أن تتحول إلى فزّاعة في العام الأخير من الولاية.

أما مدير مركز الدراسات والأبحاث حول العالم العربي ودول المتوسّط في جنيف حسني عبيدي، فهو مقتنع بأن التصريحات جاءت نتيجة "خيبة أمل" ماكرون لاسيما في ما يتعلّق بـ"ردّ فعل الجزائر غير المتحمس إزاء برنامجه لمصالحة الذاكرة" بين البلدين.

حسني عبيدي

تصريحات ماكرون تسيء إلى جزء كبير من الجزائريين

واعتبر عبيدي أن تقرير المؤرخ الفرنسي بنيامين ستورا الذي قدمه إلى الرئيس الفرنسي في يناير وكان "من المفترض أن يهدئ العلاقات ساهم عوض ذلك في تصعيد التوتر".

وقد أعربت الجزائر عن رفضها للتقرير ووصفته بأنه "غير موضوعي"، منتقدة عدم "اعتراف فرنسا رسميا بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي اقترفتها خلال احتلالها للجزائر"، وفق ما جاء على لسان وزير الاتصال عمار بلحيمر.

ويؤكد عبيدي أن تصريحات ماكرون الأخيرة لا تسيء فقط إلى السلطات الجزائرية ولكن من شأنها أيضا أن تسيء إلى جزء كبير من الجزائريين.

وشدّد على أن اعتبار الحق في معرفة الحقيقة ريعا في يد السلطة يمثل إهانة جماعية لأن هناك إجماعا في الجزائر حول هذه المسألة.

وعلى العكس من ذلك، يرى مدير الأبحاث في معهد الدراسات الاستشرافية وأمن أوروبا في باريس قادر عبدالرحيم أن "تصريحات الرئيس ماكرون تندرج ضمن المنطق السليم".

وأضاف "حان الوقت لقول الحقيقة عن ريع الذاكرة وطبيعة النظام السياسي، لقد صدح بصوت عال بما لم يتوقف الجزائريون عن قوله منذ سنوات، ولاسيما مع الحراك" الاحتجاجي الذي انطلق في فبراير 2019.

وبالنسبة إلى عبدالرحيم، أراد ماكرون التأكيد على أن "طبيعة النظام لم تتغير" في الجزائر، فبعدما دعم نظيره تبون إثر انتخابه العام 2019 "عليه أن يقبل أن تبون صار وحيدا ومعزولا"، معتبرا أن ردة فعل الجزائر تمثل أساسا "محاولة جديدة للنظام لدغدغة المشاعر الوطنيّة".

وفيما تسير الأزمة بين البلدين نحو المزيد من التفاقم، قلّل عبدالرحيم من حجم الأزمة، وشبّه البلدين بـ"زوجين عجوزين لم يعودا يطيقان العيش معا لكنهما يعلمان أنهما لا يستطيعان الانفصال"، مشيرا إلى مدى تشابك المصالح بينهما.

وأضاف أن ردود فعل "الجزائر لا يمكن التكهّن بها، لكن الجانب الفرنسي سيسعى بعد فترة لتجنب القطيعة لأن الجالية الجزائرية التي تعد ما يقرب من مليوني شخص قد تجد نفسها ممزقة" بين البلدين.

ملف الذاكرة يتحكم في العلاقات بين البلدين